اقتصاد المعرفة يسم مرحلة التعاون الحالية بـ (٦٠ اتفاقية)

قمة جدة .. دفعة جديدة في مسار الشراكة الاستراتيجية بين المملكة وفرنسا

هولاند يثمن دور المملكة العالمي في إخماد نيران الأزمات الاقتصادية ومكانتها في مجموعة «العشرين»

خادم الحرمين مستقبلا شيراك في مقر إقامته بباريس عام ٢٠٠٧

هولاند في شهر يونيو الماضي مع الأمير متعب بن عبدالله بن عبد العزيز

باريس –حسان التليلي

■ تندرج القمة السعودية- الفرنسية التي تعقد اليوم الأحد في مدينة جدة بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في إطار مسعى لديهما لفتح آفاق جديدة في مسار العلاقة الاستراتيجية بين البلدين والتي أرسيت عام ٩٦ من القرن الماضي. والواقع أن الخطوات الأولى التي خطاها الرئيس الفرنسي الحالي بعد وصوله إلى السلطة هذا العام أكدت أنه كانت لديه فعلا رغبة حقيقية في تطعيم مسار الشراكة الاستراتيجية من خلال التبادل الثقافي والمعرفي ومساهمة فرنسا في إعداد الثروات البشرية السعودية المدعوة اليوم وغدا لإنجاز المسار التنموي في البلاد. ففي الحادي عشر من شهر يونيو الماضي حرصت رئاسة الجمهورية على إصدار بيان غير مقتضب أبرزت بعض التوجهات الأساسية في السياسة التي يرغب الرئيس الفرنسي في انتهاجها مع المملكة لتطوير العلاقات بين البلدين. وجاء هذا التوضيح بعد محادثات مطولة أجراها فرانسوا هولاند مع صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني. فقد ذكرت رئاسة الجمهورية الفرنسية في البيان أن الرئيس الفرنسي انتهز فرصة لقائه بالأمير متعب ليؤكد له « مجددا تعلقه بالصداقة بين فرنسا والمملكة وعزمه على تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في المجالات الاقتصادية والجامعية والعلمية والثقافية، وإذ ثمن الرئيس الفرنسي في البيان دور المملكة العالمي في إخماد نيران الأزمات الاقتصادية ومكانتها في مجموعة « العشرين»، فإنه أبدى بشكل خاص اهتماما كبيرا بتعزيز التعاون بين البلدين في مجال المعرفة مشيرا في هذا الصدد إلى وجود أكثر من ستين اتفاقية وقعت بين البلدين ترمي إلى تبادل التجارب والمهارات وتطوير الكفاءات السعودية في مختلف التخصصات.

لويس بلين مبعوث فرنسا الخاص لدى منظمة التعاون الإسلامي والقنصل الفرنسي العام في جدة

وهناك اليوم قناعة تامة لدى الطرفين الفرنسي والسعودي بأن من أولويات التعاون المعرفي في إطار الشراكة الاستراتيجية بين البلدين تعزيز التوجه الجديد الذي أرسي إطاره خلال السنوات الأخيرة والمتمثل في إفساح المجال أمام المبتعثين السعوديين المتخصصين في العلوم البحتة والتطبيقية في الجامعات والمعاهد العليا الفرنسية. وهو مثلا حال طلبة الطب وعمليات التوأمة الكثيرة التي حصلت بين مؤسسات التعليم التقني السعودية والفرنسية.

(بصمات جدة)

يأتي الرئيس الفرنسي إذن إلى المملكة وهو يدرك جيدا أن هناك فرصا كثيرة أمام رجال الأعمال والمستثمرين الفرنسيين في وقت تسعى فيه فرنسا جاهدة إلى فرض منتجاتها في الأسواق الخارجية لمحاولة خفض حدة الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تمر بها فرنسا شأنها في ذلك شأن غالبية دول أوروبا الجنوبية . وهذه الفرص تتعلق بمجالات كثيرة يجمع بينها رابط مشترك هو اقتصاد المعرفة . وينطبق ذلك مثلا على مشاريع المدن الصناعية والجامعات الكبرى التي أطلقها خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في السنوات الأخيرة وخصصت لها الدولة اعتمادات مالية ضخمة .

وبرغم الهفوات التي ارتكبها عدد من رجال الأعمال والصناعيين الفرنسيين في تعاملهم مع السوق السعودية من قبل فإن كثيرين منهم نجحوا خلال العامين الماضيين في إقامة شراكات ناجعة في المملكة لاسيما في مجالات صناعات الفضاء والطيران والصيدلة والمعدات الكهربائية والإلكترونية.

بقي القول إنه تظل بين يدي الطرف الفرنسي عدة أوراق يمكن أن يستخدمها في المستقبل لتطوير الشراكة الاستراتيجية مع المملكة وجعلها قاطرة العلاقات الفرنسية الخليجية. ومنها صلابة العلاقات التاريخية بين البلدين والتي كانت لمدينة جدة ولا تزال مكانة هامة في ترسيخها. ففي مدينة جدة ولدت الشراكة بين البلدين عام ٩٦ من القرن الماضي، وظلت القيادة السعودية تحترم الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك لأنه كان مهندسها من الجانب الفرنسي. وهذا ما تجلى مثلا من خلال الحفاوة التي استقبله بها خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز في مقر إقامته بباريس خلال زيارته إلى فرنسا في يونيو عام ٢٠٠٧. ومن الشخصيات الهامة في تاريخي البلدين والتي ساهمت في تطوير العلاقات الثنائية بشكل جيد الملك فيصل بن عبد العزيز -يرحمه الله- والجنرال ديغول. وإذا كانت المملكة قد أرسلت أول سفير لها إلى باريس عام ١٩٣٩ أي بعد ثلاثة عشر عاما على اعتراف فرنسا بالدولة السعودية ،فإن مدينة جدة شهدت إطلاق أول قنصلية فرنسية في المملكة عام ١٨٤١. ونظرا لأن هذه المدينة هي مقر منظمة التعاون الإسلامي فقد قررت فرنسا في شهر يوليو الماضي أي بعد وصول فرانسوا هولاند إلى مقاليد الحكم تعيين مبعوث خاص يمثلها في هذه المنظمة. ويتولى المهمة حاليا الدكتور لويس بلين قنصل فرنسا العام في جدة. وهو دبلوماسي فرنسي لديه تجربة أكاديمية وعلمية وإدارية جيدة تسمح له بالقيام بالمهمتين بشكل جيد. ونظرا لمكانة المملكة في العالم الإسلامي ومسؤولياتها تجاهه ، فإن هذه الخطوة هي بشكل غير مباشر مؤشر على الدم الجديد الذي يمكن أن يضخ في مسار العلاقات الفرنسية السعودية بعد عودة اليسار إلى الحكم في فرنسا علما بأن الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران كان قد خصص أول زيارة له إلى المملكة بعد وصوله إلى الحكم عام ١٩٨١. وواضح أن قمة اليوم السعودية- الفرنسية تعد أرضية الزيارة التي ينتظر أن يقوم الرئيس هولاند إلى المملكة في بداية العام المقبل.

لقاء

عبدالرحمن بن عبدالعزيز الهزاع

العملاق القادم

■ عشنا عقوداً طويلة من حياتنا في ظل إعلام تقليدي مقروء ومسموع ومشاهد. مصادر المعلومات محدودة، وقنوات الترفيه معلومة، ووسائل التواصل والتفاعل مع الآخرين أكثر محدودية وأقل إمكانية. هذه البيئة الإعلامية، محدودة الانتشار، جعلتنا نسلك في تعاملاتنا الإعلامية منهجاً يقوم على التفرد بالرأي في أمور كثيرة، وعلى عدم التخوف من مساءلة المتلقي ومشاركته فيما نقول ونكتب. هناك إيجابيات، ومثلها سلبيات؛ فالتحكم بالمعلومة والخبر قد يكون عاملاً مساعداً للتثبت قبل الإعلان والانتشار. كما أن محدودية التواصل، قد تعني أيضاً إقفال الباب أمام المتطاول والجاهل، وسيىء القصد والنية.

في السنوات القليلة الماضية، وفي ضوء ثورة الإعلام الجديد، بدأت الأمور تتغير، وبشكل فاق التوقعات. امتد الطوفان والمد الإعلامي الجديد بقوة تخطت الحواجز، وكسرت القيود. ملايين المواقع والمدونات والمنتديات ظهرت على الساحة، ومئات الملايين من المغردين وأصحاب الحسابات في الفيس بوك وغيره وجدوا المجال مفتوحا أمامهم. أعداد لا تحصى من المقاطع المصورة والرسائل المباشرة. كل هذه المخرجات جعلت الإعلام التقليدي يصاب بهزة قوية ويعيد حساباته في كثير مما يقول ويكتب.

لا مجال بعد اليوم لإخفاء الحقيقة، ولا مجال لتأخر المعلومة، ولا مجال أيضاً لغلق الباب أمام الرأي الآخر. هذا الثالوث في مرتكزات الإعلام الجديد لا شك سيغير الكثير والكثير من النهج التقليدي الذي سار عليه إعلامنا لسنوات طويلة. لا بد من تغيير السلوك والمنهج، ولا بد من تقبل الواقع الجديد للإعلام والتعايش معه بصورة، أو بأخرى. وسيلة الفرد الإعلامية يحملها اليوم في جيبه أينما حل أو ارتحل. الهواتف الذكية سهلت أمور التواصل لدرجة مكّنت الواحد منا من أن يقرأ، ويشاهد، ويكتب، ويصور، ويعلق وهو واقف في مكانه، أو راكب سيارته، ومن هنا أصبح هو المرسل والمتلقي للرسالة الإعلامية في وقت واحد.

الحقيقة أنه على الإعلام التقليدي أن يطور آليات تعامله مع القضايا والأحداث وأن يبقى على قدم المساواة، قدر الإمكان، مع الإعلام الجديد في كثير من الأمور حيث لا قيود، ولا أنظمة، ولا صعوبة في الحصول على وسيلة الرصد، والكتابة، والنقل، وإيصال المعلومة للآخر. عند حدوث كارثة، لا سمح الله، في مكان ما فإن من في الجوار من الأفراد، وخلال دقائق معدودة، سيتمكنون من التصوير بهواتفهم وكتابة ما يشاءون وإرساله عبر حساباتهم إلى الآخرين، ومن ثم تسري المعلومة والصورة سريان النار في الهشيم لتصل إلى الملايين داخل البلاد وخارجها.

في الإعلام التقليدي، وصول المعلومة إليك وإرسال الطواقم إلى موقع الحدث يجب أن لا يأخذ وقتا طويلا. كل ذلك سيجعلك في مواجهة التحدي، وسيزيد من فرص التفوق لديك والبعد عن القصور في المواكبة. من هنا لا بد من اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتغلب على كافة الصعاب. ولا بد أيضاً من أن يدرك من يقوم بالمقارنة بين الإعلام التقليدي والجديد أن هناك فوارق ستبقى موجودة مهما كان حجم الاستعداد والإمكانات والجاهزية لدى الإعلام التقليدي لأن النقل والتصوير بالهاتف المحمول يختلف عن نظيره بالكاميرات الاحترافية وعربات النقل، كما أن وجود الفرد بالمصادفة بالقرب من مكان الحدث يختلف عن بعث مراسل ومصور من مقر الوسيلة الإعلامية إلى المكان نفسه.

بزانسنو : القضايا السياسية على أجندة لقاء الملك عبدالله والرئيس الفرنسي

السفير الفرنسي لـ الرياض : المملكة وفرنسا متفقتان حول مصير الأسد

السفير الفرنسي لدى المملكة

حوار – أيمن الحماد

■ قال السفير الفرنسي لدى المملكة برتران بزانسنو إن الزيارة التي يقوم بها رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسو هولاند شاهد على العلاقات القديمة والمتينة التي تربط فرنسا والمملكة وبطبيعة الحال على الدور الرئيسي الذي تلعبه المملكة من أجل استقرار المنطقة.

وأضاف السفير ينوي رئيس الجمهورية إجراء محادثات، مع خادم الحرمين "حكيم الشرق الأوسط" ، حول الملفات الإقليمية والدولية الرئيسية. تشكل أيضاً هذه الزيارة مناسبة من أجل تطوير علاقاتنا في جميع المجالات لاسيّما على الصعيد الاقتصادي. إن وزيرة الاقتصاد، السيدة بريك، التي ترافق أيضاً رئيس الجمهورية ستمكث هنا من أجل تعميق هذا الموضوع الجوهري لبلدينا.

لافتاً إلى أن المملكة شريك فرنسا التجاري الثاني في الشرق الأوسط، وفرنسا كذلك ثالث أكبر مستثمر أجنبي في المملكة، ويفتخر بلدي بالعقود الهامة التي وقعتها الشركات الفرنسية في قطاعات معالجة المياه والكهرباء والمواصلات. إن شراكتنا ناشطة أيضاً في قطاعات الدفاع والتوزيع والفندقة، مشيراً إلى أن البلدين قد وقّعا عام ٢٠١١ اتفاقاً في المجال النووي المدني يفتح درباً جديداً لتعاوننا الإستراتيجي.

وحول أجندة الزيارة أوضح السفير بزانسنو أن رئيس الجمهورية سيقابل خادم الحرمين الملك عبدالله وخلال المقابلة ستعرب فرنسا عن شكرها الجزيل لهذا الاستقبال. وسيسر الرئيس هولاند كذلك مقابلة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز. مضيفاً إلى أن الرئيس سيتطرق خلال مقابلاته إلى عدد من الملفات الإقليمية والدولية والاقتصادية. مشيراً إلى أن فرنسا مهتمّة بقوّة بالإصلاحات التي ينفذها خادم الحرمين كي تلبّي المملكة تطلعّات شعبها وتواجه التحديات المتوّقعة.

وعن مدى التوافق السياسي بين البلدين، قال السفير الفرنسي إن المملكة وبلادي لديهما تطابق في الآراء على نحو واسع حول أهمّ القضايا السياسية الإقليمية. ففي الملف السوري نشعر بالاضطراب للعذاب اليومي الذي يعاني منه الشعب السوري. علاوة على التأثّر الذي نشاطره، إنّنا نوافق على الحلّ: بأن على بشار الأسد أن يغادر وينبغي تشكيل حكومة انتقالية تحترم تنوّع المجتمع السوري. إضافة إلى ذلك فآراؤنا متطابقة حول لبنان. فنحن ندين الاعتداء المقيت الذي ضرب هذا البلد مؤخرّاً. ويتعيّن تطبيق العدالة وتوقيف منفذي عملية الاغتيال هذه ومحاكمتهم. إن استقرار ووحدة واستقلال لبنان هي بالنسبة لنا مبادئ جوهرية. وبخصوص مصر، فإنّ فرنسا على غرار المملكة، تدعم الإصلاحات الجارية من أجل تعزيز الديمقراطية ودولة القانون التي تحترم جميع الطوائف.

لافتاً إلى ضرورة الإشادة بالجهود التي تبذلها المملكة من أجل الاستقرار في الشرق الأوسط إضافة إلى الوساطات الناجحة مع مجلس التعاون من أجل ضمان مرحلة انتقالية هادئة في اليمن. أما ما يتعلق بالوضع الراهن في البحرين، فكما تعلمون، تدعم فرنسا حلاً عبر الحوار واحترام الحرّيات الجوهرية.

وعن تراجع دور فرنسا في عملية السلام في الشرق الأوسط أوضح سفير فرنسا لدى المملكة إنّه من المهمّ استئناف المفاوضات بين الطرفين، ويجب تقديم أفق سياسي إلى الفلسطينيين ودعم السلطة الفلسطينية، وليس من صالح أحد أن يزول حلّ الدولتين ولا أن تنهار المؤسسات الفلسطينية، وليس ذلك من مصلحة أحد، ولذا من الملح الخروج من المأزق والتفاوض والتوّصل بسرعة إلى حلّ نهائي للنزاع يتيح للدولتين العيش جنبا إلى جنب بسلام وأمن. وأضاف لن تدخر فرنسا أيّ جهد في هذا الصدد إنّها تنقل، إلى الإسرائيليين كما إلى الفلسطينيين، رسائل صريحة وواضحة ، محترمة في نفس الوقت مصادر قلق كلّ طرف.

وحول الملف النووي الإيراني أشار السفير الفرنسي إلى أن خطر تصاعد التوّترات في المنطقة موجود. ولذا نشاطر والمملكة القلق ذاته حول تطوّر البرنامج النووي الإيراني. لذا ينبغي بذل قصارى الجهود من أجل حماية السلم والبقاء حازمين أمام إيران. وأن هذا الحزم يمر عبر تعزيز العقوبات التي بدأت تثمر، وتهدف إلى إقناع النظام الإيراني أن المنفذ الوحيد الممكن اليوم هو فتح مفاوضات جدّية وفعلية دون شروط مسبقة على أساس ما سبق وعرضناه مرارا.

وحول الازمة المالية العالمية وتصريحات الرئيس الفرنسي مؤخرا حول قرب الخروج من الازمة .قال السفير بزانسنو إن العالم يواجه اليوم تباطؤا في النمو ليس فقط في أوروبا بل أيضا في الولايات المتحدة وفي اليابان. إن الدول الناشئة، مثل الصين والهند والبرازيل، معنية أيضا بهذا التباطؤ. وفي نهاية السلسلة، فالتدهور يؤثرّ بقوّة على الدول النامية.

وأضاف إن الظروف متوفّرة الآن من أجل خروج أوروبا من الوضع الحسّاس الذي كانت فيه، والنمو مدرج بكلّ وضوح على الأجندة الأوروبية. مشيراً إلى ما ذكره الرئيس هولاند، بمناسبة انعقاد المجلس الأوروبي أكتوبر الماضي، بضرورة تنفيذ ميثاق النمو الذي تم اعتماده في يونيو الماضي بسرعة ومتابعته عن كثب.

ولفت السفير الفرنسي إلى أن بلاده قامت بالتصديق على معاهدة الاستقرار والتنسيق والحوكمة من أجل إظهار انخراطها في الاستقرار الميزاني للاتحاد الأوروبي، وكانت هذه المرحلة ضرورية من أجل الخروج من الأزمة وتعزيز التضامن بين الدول الأعضاء. وأضاف إننا نملك من الآن فصاعداً الوثائق التي تتيح تخفيض فوارق معدّلات الفائدة على الديون السيادية عندما تعتبر مفرطة، إنّها عامل استقرار بالنسبة لمنطقة اليورو ومن شأنها أن تخفّض العبء الذي تمثله هذه المعدلات على الدول المعنية.

مؤكداً أنه سيتمّ الموافقة على الإطار التشريعي المتعلّق بآلية مراقبة موّحدة للقطاع المصرفي قبل يناير المقبل من أجل تطبيقه عملياتيا خلال عام ٢٠١٣. ومن شأن ذلك أن يتيح وضح حدّ للحلقة المفرغة بين الديون المصرفية والديون السيادية.

وأضاف إن استئناف النمو العالمي مسؤولية نشاطرها جميعاً. علينا أن نعمل مع شركائنا السعوديين حول هذا الموضوع. لاسيّما، على تعزيز تبادلاتنا والتعاون بيننا، ونحن حريصون على المعاملة بالمثل وعلى المنفعة المتبادلة.